العدد 12 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية كانون 2 2026
No. 12 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences January 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الاخلاق الدينية وانعكاساتها على الديمقراطية

م.م. ابتهال كاظم جبار
جامعة القادسية / كلية التربية
Aibtihal.jabaar@qu.edu.iq٢٠٢٦

الملخص

يتناول البحث الحالي دراسة بعنوان (**الاخلاق الدينية وانعكاساتها على الديمقراطية**) ، ويهدف البحث الحالي الى تحقيق ما يلي :

١ ـ هل أن التمسك بالاخلاق الدينية ومحاولة احياءها من جديد ونبذ العادات الدخيلة والخارجة عن الإسلام يمكننا من ممارسة الديمقراطية ؟

٢ ـ عند ربط الدين بالنظام السياسي للدولة هل تستطيع الدولة تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يصبوا إليها الافراد في المجتمع العراقي ؟

٣ ـ عند زيادة الوعي بين افراد المجتمع للقضاء على النظرة حول تحجر وجمود الشرائع الدينية من كونها لا تتناسب مع التيارات الفكرية الحديثة ؛ هل تتغير نظرتهم تلك ؟

٤ ـ هل الديمقراطية مفهوم ممارسة جمعية ، أي انها تهدف لخدمة مصالح الجميع ؟ أم انها نظام سياسي مثل بقية النظم تهدف الى خدمة العملية السياسية والحكام القائمين على الحكم ؟

وفي ضوء نتائج البحث الحالي يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية :

١ـ أن الديمقراطية بمناها العام هي العمل على التزام الفرد نحو المجتمع الذي يعيش فيه ونحو افراده ونحو دولته ؛بالقيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل وفي العلاقة مع الآخرين ، ومعاملة الجميع بعدالة دون تمييز مهما كان مركزه ؛ ويمنع الغش والكذب والسرقة ويعاقب عليها القانون ؛ وهي تلك القيم نفسها التي تدعوا لها الاخلاق الدينية ، ومن هنا نلاحظ أنه لا فرق بين الاخلاق الدينية والديمقراطية .

٢ـ عند ربط الدين بالنظام السياسي تقوم تلك الدول بفرض عدداً من القيود على ممارسة بعض الحقوق في ضوء الاطار الديني لها مثل : الآداب العامة وحقوق الأقليات لممارسة الشعائر الخاصة بهم ؛ الاحتفال بالمناسبات الدينية ؛ مفردات المناهج الدراسية والتي يراعى فيها الآداب العامة والأخلاق الدينية .

٣ـ رغم الجهود الحثيثة من قبل الإسلاميون ودعوتهم بفرض الشريعة الإسلامية كأساس للدولة ؛ إلا أن معظم الدول المسلمة لا تطبق تلك الشرائع بحذافيرها حتى في الدول الإسلامية البحتة ؛ لكن تبقى هناك بعضاً من تلك الشرائع المشتقة من القرآن والسنة والتي تم تضمينها من ضمن مفردات الدستور فاعلة لحد الآن مثل قوانين الزواج والارث والوقف والوصية والزكاة والصوم وغيرها ؛ لكن دورها يكون اقل أهمية في مجال الاقتصاد (الأرباح والتأمينات) والسياسة ويكاد البعض لا يطبق الاحكام الشرعية على مرتكبي الجرائم كالسرقة والقتل والزنا بسبب العقوبة الجزائية التي تفرضها الشريعة الإسلامية والتي لا تتلائم مع الوقت الراهن في نظر البعض .

٤ـ من خلال بحثنا هذا يظهر ان مبدأ النظام الديمقراطي في أي دولة هو سعيه المتواصل بتفضيل مصلحة المواطنين والمجتمع على المصلحة الشخصية للقائمين على الحكم من خلال بنود الدستور التي تكفل حقوق المواطنين ؛ وكذلك لابد من وجود مؤسسات مدنية تكون مستقلة عن الدولة تتمثل بالنقابات والتنظيمات الدينية والمهنية تساعد على ترسيخ مفهوم الديمقراطية جنباً الى جنب مؤسسات الدولة في حدود الدين

الكلمات المفتاحية : الاخلاق الدينية . النظام الديمقراطي . سلطة الشعب . الدين .

2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

Religious Ethics and Their Reflections on Democracy

A.L. Ibtehal Kazem Jabar
University of Al-Qadisiyyah / College of Education
Aibtihal.jabaar@qu.edu.iq

Abstract

This research discusses the topic of **(Religious Ethics and Their Reflections on Democracy)** and aims to achieve the following objectives:1-Can adherence to religious ethics, reviving them, and rejecting foreign practices that contradict Islam enable us to practice democracy?2-When linking religion to the political system of the state, can the state achieve the social goals that individuals aspire to in Iraqi society? 3-With the increase in awareness among community members to dispel the notion that religious laws are rigid and incompatible with modern ideological currents, will their perspectives change?4-Is democracy a collective practice aimed at serving the interests of all, or is it merely a political system like others that aims to serve the political process and the rulers in power?Based on the results of the current research, the following conclusions can be drawn:**Democracy**, in its broad sense, involves the individual's commitment to the society they live in, to its members, and to their state, based on values related to honesty, integrity, dedication in work and relationships with others, and treating everyone justly without discrimination, regardless of their status. It prohibits deceit, lying, and theft, and the law punishes these acts. These are the same values advocated by religious ethics, indicating that there is no difference between religious ethics and democracy.1-When religion is linked to the political system, those states impose certain restrictions on exercising some rights within their religious framework, such as public morals, minority rights to practice their own rituals, celebration of religious occasions, and educational curricula that take into account public morals and religious ethics.2-Despite the concerted efforts of Islamic groups demanding the enforcement of Islamic law as the foundation of the state, most Muslim countries do not apply these laws strictly, even in purely Islamic states. However, some of these regulations derived from the Quran and Sunnah are still included in the constitution, such as laws concerning marriage, inheritance, endowments, wills, zakat, fasting, etc. Yet, their role is less significant in areas such as economics (profits and insurance) and politics. Some may not apply religious penalties for crimes like theft, murder, and adultery due to the severe punishments prescribed by Islamic law, which some believe do not suit modern times.3-This research shows that the principle of the democratic system in any state strives continuously to prioritize the interests of citizens and society over the personal interests of those in power through constitutional provisions that guarantee citizens' rights. Moreover, there must be civil institutions independent of the state, such as unions and religious and professional organizations, that help establish the

concept of democracy alongside state institutions within the boundaries of religion.

Keywords : Religious Ethics, Democratic System, People's Authority, Religion.

المقدمة :

في كتاب الله (سبحانه وتعالى) الذي أنزله على عباده ليكون هدى للناس ونور ليضيء الطريق لهم ويهديهم إلى طريق الهداية والرحمة ، فيهذب اخلاق من اتبعه ويقوي ايمانهم ويصلح المفسدين ؛ وقد تناولت النصوص العديدة في القرآن الكريم الأخلاق الحسنة ومدحت العاملين بها ، وقد وصفت تلك النصوص الاخلاق التي يجب أن يتحلى بها البشر حتى ينالوا رضاه ؛ ويمكن توضيح مفهوم الاخلاق من وجهة الإسلام بأن الأخلاق عبارة عن تعلم فعل الخير ونبذ الشر من خلال قواعد حددها القرآن لترتيب حياة البشر وتوجيه علاقته بالآخرين ليعيش في راحة في هذا العالم بدون عقبات (١)

وقد شعر المفكرون منذ القدم ومن كافة المذاهب أن وجود القيم الأخلاقية ضرورة واجبة في المجتمع لأنه من دون وجود الأخلاق فأن حضارات الشعوب تختفي وتدفن ويخسر البشر الأمان، فالحياة من دون تلك الاخلاق التي نحيا فيها تدفع البشر لطاعة غرائزه الحيوانية والشهوانية فيحل الفساد والدمار في الأرض ، فالقيم الاخلاقية وحدها هي التي تنهض بالإنسان وتعلوا به إلى رحاب العطاء الإنساني (٢)

والأخلاق تعد ركنا أساسياً من الكيان الاجتماعي ومنهجاً حيويا من المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، أذ أن الأخلاق الدينية هي مجموعة أنظمة من القيم توجه حياة الافراد وتنهض به إلى مستوياتها الإنسانية الارقى ، لأن الفرد لا يكتشف مكنونه الإنساني غير في الجانب الأخلاقي بسبب كونه المخلوق من بين المخلوقات الحية التي خلقها الله (سبحانه وتعالى) الذي يضحي برغباته وغرائزه من اجل المبادئ الأخلاقية السامية ليجسد كل الفضائل التي تشكل مغزى الحياة الأخلاقية والغاية التي نشأت عليها (٣)

وفي البحث الحالي نرى أن للديمقراطية وجهاً آخر من وجوه القوانين التي تسمح في جوهرها للآخرين بحرية الاختيار والعيش بكرامة ، وهي في هذا المنطلق تتوافق الى حدٍ ما مع تعاليم الدين والأخلاق الدينية المنبثقة من الإسلام الحنيف ؛ وعند ذكر مصطلح الديمقراطية يتبادر في الحال عدة مفاهيم مثل الحرية والمساواة في الحقوق الواجبات العامة والتآلف الاجتماعي والعيش بصورة المسالمة وسيادة القانون والعدل بين المواطنين وغيرها من الممارسات التي تعبر عن حق المواطن بغض النظر عن فكره ولونه وانتمائه.

وتتسم الديمقراطية بعدد من الامور التي تبرز وجودها وتطبيقها في الدول، منها وجود الدستور حيث يعتبر من أهم سمات الديمقراطية لأنه يعتبر القانون الأعلى في الدولة لاحتوائه على كافّة الحقوق والالتزامات للدولة، ويحتوي الدستور على الحقوق المدنية والقوانين السياسية للدولة ؛ ومن هنا تخرج الديمقراطية من مبدأ وضع القوانين التي تعتمد على حكم الأكثرية حيث ان الاشتراك في وضع القرارات الخاصة بالدولة بمشاركة كافّة الأفراد من خلال السلطة التنفيذية تُجاه قضيةٍ مهمة (٤)

ومن هنا نلاحظ أن تطبيق الديمقراطية في الدول العربية على وجه الخصوص قد لاقت صعوبات كبيرة وكثيرة ومتنوعة في بداياتها وخاصة المجتمعات الدينية وذلك للمفهوم الخاطئ الذي خص هذه الكلمة حيث اعتبروه بانه نظام جاء لإعطائهم حرية الرأي والقرار والتصرفات الغير مدروسة ومنحهم الحق في كافة شؤون الحياة وتناسوا ان للديمقراطية وجها أخر ينظم على شكل قوانين وانظمة لكن مع الحرية الممنوحة لهم ، وبمرور الوقت نلاحظ أن المجتمعات بدأت تتفهم المعنى الحقيقي والجوهري لهذه الكلمة وبدأت تتماشى معه وتتبع الانظمة التي تسير هذا النظام على أتم وجه.

اسباب اختيار موضوع البحث :

حاولت الباحثة في هذه السطور ألقاء الضوء على مفهومين من المفاهيم المهمة في حياة الافراد والمجتمعات الانسانية بعد ربطهما معاً للكشف عن مدى أثر هذين المفهومين على بعضهما البعض كونهما في اعتقادها أن كلاً منهما يمثل ركناً هاماً في حياتهم التي يعيشونها ، ولا يخفى عن الجميع أن للأخلاق الدينية قدسية واهميتها القصوى في حياة البشر منذ الازل حيث أنها وجدت من قبل ما أن توجد الدول والسياسات المعاصرة وكانت هي طريقة للعيش في حرية وامان وقوانينها هي التي تعتمدها الدولة في منهجها ؛ وبعد ظهور الدول واختلافها وجب تشريع قوانين جديدة لكي تضمن حق الافراد والجماعات داخلها ومن بين تلك القوانين : النظام الديمقراطي ، وتكتسب هذه المفاهيم درجة ذات اهمية من قبل الباحثة والذي دفعها الى تبني موضوع بحثها حول هذا المجال من مجالات علم الاجتماع المتعددة و يمكن ان نوجز هذه بالنقاط التالية :-

١- ان الأثر الضئيل الذي تحدثه الاخلاق الدينية في الوقت الراهن يكاد لا يستطيع التغلب على التيارات الفكرية الحديثة المتجددة وانشغال الناس بهذه الثورة التكنولوجية الحديثة وما أنتجته من مختلف وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك كثرة المغريات والظروف التي يعيشها الإنسان في الواقع وقد يظن البعض أنه ربما إذا التزم بدينه سيخسر الكثير من ملذات الحياة ومتعها ، وانحراف الآباء والمربين وعدم التزامهم بالدين مما يجعلهم يقدمون قدوة سيئة لغيرهم وخاصة لأبنائهم وذويهم .

٢- عدم رؤية البعض للتشابه بين الدين الإسلامي والديمقراطية ، يجعل الكثير من المفكرين وبعض علماء الدين يفصل ما بين هذين التيارين وتجاوز الهدف الاسمى لكل محاولاتهما في تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع ، فالدين الاسلامي هو المصدر الأهم للتشريعات الأخلاقية والقيمية ، وأن الأخلاق تأخذ شرعيتها من أوامر الله ونواهيه وتشريعاته وهي تقوم على أساس الحق الإلهي في الحكم فالحاكم مفوض من الله في حكم الدولة اما الدولة الديمقراطية فيكون الحكم فيها للأمة وهي صاحبة التفويض لمن تشاء ، وهذا هو الفرق الجوهري بين النظامين .

٣- يرى البعض أن تشريعات الدين الإسلامي تختلف قلباً وقالباً عن أنظمة الديمقراطية ، ان الدين الإسلامي ونظام الديمقراطية أنظمة فكرية كل واحد مستقل عن الآخر وهما متناقضان في الأساس الفكري وفي تطبيقاتهما العملية وفي ما يهدفان له ، فهدف الإسلام الاول هو انشاء دولة تهدف الى خدمة الإسلام عن طريق الالتزام بالشريعة النابعة من القرآن والسنة ، أما الديمقراطية هدفها إقامة دولة ديمقراطية تخدم الشعب (بغض النظر عن ديانته واعتقاده) ومن ثم تطبيق تلك المبادئ والحقوق لفائدة الإنسان

٤- الديمقراطية تعرضت للعديد من التحديات عند تطبيقها في المجتمعات العربية الإسلامية وما زالت بسبب أن المجتمعات العربية لا زالت تحتاج بطبعها الى بعض من انواع الحكم السياسي الذي يستطيع تحقيق رغبات افراد المجتمع ويعبر عن المصالح المتباينة والواضحة لأفراد المجتمع من خلال توظيفها بصورة تحقق التوفيق فيما بينها ومحاولة أيجاد حل لتناقضاتها بطريقة سلمية.

المبحث الاول (عناصر البحث)

اولا : مشكلة البحث

يأتي دور الاخلاق الدينية هنا من كونها حاجة مستمرة تحتاج أليها الأمة كل يوم من اجل مواجهة كل التيارات الجديدة وبشدة على هذه الأمة وذلك لأن الأخلاق هي التي كان لها دوراً في بقائها عبر الزمن ، فلابد من وجود القيم الأخلاقية الضابطة لهذه النوازع والا كثرت الشرور التي كانت وما زالت سبب التعاسة والشقاء في حياة الأفراد والجماعات ، فالأخلاق هُوية الأمة وقيمتها وأعظم مقومات وجودها وحضارتها، ومنبع سيادتها وسبب نصرها وقوتها (٥)

أنّ غرس سمة الأخلاق الدينية في نفس الافراد في هذا المجتمع فقد اصبح شيء مهم من مهام القائمين بها وهي غير قابلة للتكاسل ولا التأخير، فقد بات من الواجب على كل شخص من المنتمين لهذا المجتمع القيام بدوره سواء علماء او دعاة او مثقفين او مفكرين او اعلاميين؛ ليقودوه إلى بر الأمان فهم المعوَّل عليهم بعد الله – سبحانه وتعالى (٦)

وفي الشق الآخر لبحثنا هذا نجد أن نظام الديمقراطية مُتشابه في جوهره من نظام الشورى في الإسلام فكانت الرسالة الإسلامية في زمن الرسول (ص) تقدم لنا إجابات لعدة تساؤلات تم طرحها حول تلك العلاقة فيما بينها ومن هنا نلاحظ ان التداخل فيما بين المفهومين يطرح عدداً من التساؤلات تظهر على شكل مشكلة البحث تندرج في النقاط التالية:- :

١- ضعف اثر الوازع الديني بصورة عامة على الفرد والمجتمع بسبب إن واقع الأمة الإسلامية اليوم وصل إلى حالة من الضعف والشتات واختلافات في العقيدة ووهن في القوة وتراخي قراراتها، وقد أصاب العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراده الضعف والوهن والابتعاد عن منهج الله سبحانه وتعالى ، أما بالنسبة للفرد، فقد تشوهت عقيدته، في كثير من الأمور، وحدث له نوع من نقص في الفهم وضعف في الانتماء للأمة الإسلامية، وبالتالي جهل الكثير من أمور دينه.

٢- هل يوجد هناك نقطة التقاء بين الدين والديمقراطية ، حيث ما زال بعض المفكرين السياسيين والمسلمين يدّعون بأن الديمقراطية هي فكرة اجنبية لا تتوافق مع الدين الإسلامي فالديمقراطية نظام مخالف للإسلام لأنه يجعل سلطة التشريع للشعب أو من ينوب عنهم (كأعضاء البرلمان) وعليه يكون الحكم فيه لغير الله تعالى ، بل للشعب ونوابه ويصبح اتفاق الأغلبية قوانين ملزمة للأمة ، حتى لو كانت مخالفة للفطرة والدين والعقل .

٣- هل تختلف تشريعات الدين الإسلامي مع نظام الديمقراطية : يرى البعض تشابه بعض مفاهيم الديمقراطية مع بعض القيم الإسلامية كمبدأ الشورى لكن يرى البعض ان النظم الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقاً لحكم الأغلبية بعيداً عن الدين الإسلامي وبدون تقيد لما جاء في الشريعة الإسلامية .

٤- عند تطبيق الديمقراطية في المجتمعات العربية الإسلامية واجهت عدداً من الصعوبات بسبب أن المجتمع العربي لم يخضع الى تجربة سابقة لهذا النهج الديمقراطي ، وبالتالي فأن التجربة لاتزال حديثة وأولى تجاربهم بالتالي فالديمقراطية لم تبلغ غايتها المثالية بعد وهي " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" بل هي لم تحقق بعد حكم الشعب، بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة .

وبناءً على هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تشكل محاولة لأيضاح المصطلح الأخلاقي بما يتضمنه في صورة متناسقة وفك قيده من الابهام الذي يطوقه ، كما أنها تحاول أن تعطي سعياً متواضع لتوضيح المفاهيم الفرعية وعرضها بطريقة واضحة تجعله يترابط بجميع جوانبه وبينه وبين مصطلح الديمقراطية باعتباره الشكل العام لتلك المصطلحات .

ثانيا : أهمية البحث

للبحوث الاجتماعية في مجال علم الاجتماع أهمية في بيان تأثيرها على الحياة الاجتماعية للفرد والجماعات ؛ ان أهمية البحث الحالي تتمثل بالاهمية الموضوعية له والعملية ؛ فكلاً منهما يحوي مجموعة من العوامل التي رأت فيهما الباحثة أنه لا يتحقق هذا البحث إلا بوجودهما وكالآتي :

اولاً: الأهمية الموضوعية :

١- ان الأخلاق تؤثر بشكلٍ مباشر على الافراد والجماعات ولذا فقد اخذ الدين الإسلامي على عاتقه من خلال سور القرآن الكريم وآياته أسس مكارم الأخلاق ، فالنهج الصائب في اصلاح الناس وتقويم سلوكهم وتيسير سبل الحياة الطيبة لهم هي في أن يبدأ المصلحون بإصلاح النفوس وتزكيتها وغرس معاني الأخلاق الجيدة فيها ولهذا اكد الإسلام على صلاح النفوس وبيّن أن تغير أحوال الناس من سعادة وشقاء ورخاء وضيق ، وطمأنينة وقلق كل ذلك ونحوه تابع لتغير ما بأنفسهم من معان وصفات

٢- ان احترام وحماية حقوق الإنسان ترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة وتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز المشاركة السياسية، وهي ذاتها عناصر أساسية لتحقيق مبدأ الديمقراطية والتي بدورها توفر البيئة المناسبة واللازمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها بالشكل المطلوب.

ثانياً : الأهمية الذاتية :

١- ان الكثير من الافراد يرغبون في عودة الأمة لأخلاقها التي ضاعت منهم ويعبر عن رغبتهم في تضمين تلك الاخلاق ، لكنه يقابل ذلك تكاسل في افعالهم وتقاعسهم في القيام بها والعمل بها وهذا كان سبباً في بطء العمل بها منذ عقود مضت ؛ وهي أحد الأسباب التي كانت وراء فشل هذه المحاولة التي ارادت إعادة الاخلاق الدينية الى مكانها الصحيح .

٢- ما هي الحدود التي ترتكز عليها المفاهيم الفرعية للأخلاق المتمثلة بالخير ومحاسبة الضمير والقيم واحترام القانون ، بالإضافة الى فهم العلاقة المتبادلة بين تلك المفاهيم من خلال الاطار العام للأخلاق الدينية ومدى ارتباطها المباشر بالفرد ؟

٣- ان الديمقراطية كنظام سياسي يتولى الحكم يهدف بطبيعته إلى اشتراك الشعب بصورة مباشرة بالتمثيل النيابي ؛ فتتجسد الديمقراطية عملياً بمساعدة آليات قانونية لتحقيقها ، وهذه الفكرة تبقى مجرد نظرية إذا لم يوجد نظام قانوني ودستوري وقضائي يطبق هذه الديمقراطية، ومراقبة ومنع كل ما من شأنه ان يعارضها او يخالفها .

٤- ومن وسائل الديمقراطية ضمان الحقوق المدنية والسياسية التي تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم بحرية وممارسة حقوقهم السياسية بكل حرية، مما يوفر الحرية السياسية التي تخول لأفراد الشعب التعبير عن آرائهم كما تضمن لهم حق المعارضة الاختلاف دون خوف القمع أو المصادرة على أفكارهم.

٥-أحمد موصلّي (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت) وهو احد دعاة الديمقراطية ؛ يرى وجود تعليمات في القرآن الكريم تشير إلى شكل من أشكال الديمقراطية تتمثل بالشورى والاجماع في الرأي وعدم الانفراد به وتطبيق الحقوق الشرعية للناس ؛ وفي حال حدوث ذلك لن يحدث تعارض بين الحكومة السياسية مع حكم الإسلام ؛ في الوقت ذاته يبقى جدل بين المسلمين التقليديين بأن الحكم من قبل السلطة الدينية يبتعد عن الحكم السياسي .

٦- مدى مطابقة الديمقراطية لمبدأ مشاركة الناس الرأي والمشاورة في الحكم السياسي ومدى مطابقته من نظرة الدين الإسلامي للديمقراطية من حيث تطبيق المساواة بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة في العديد من النصوص الشرعية .

ثالثا : اهداف البحث

يهدف البحث الحالي لعدد من الأهداف وكالآتي :

١- بيان اهميتها في الوقت الراهن للتمسك بالأخلاق الدينية وأحياءها من جديد والتأكيد عليها ونبذ العادات الدخيلة والخارجة عن الإسلام .
٢- ضرورة ربط الدين بالنظام السياسي للدولة وعلينا النظر للنظم السياسية المطبقة في المجتمع ومدى فاعليتها في تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والتي اصبحت في الوقت الراهن بعيدة بعض الشيء عن الحاجات الاجتماعية للمجتمع العراقي
٣- ضرورة القضاء على النظرة حول جمود وتحجر الشرائع الدينية والنظر لها على انها نظام متهالك من القوانين التي لا تخدم هذا الزمن من خلال زيادة الوعي بين افراد المجتمع حول تشعب تلك القوانين ومدى ديمومتها على مر العصور ومقاومتها عبر التيارات الفكرية الحديثة .

٤- هل الديمقراطية مفهوم ممارسة جمعية أي انها تهدف لخدمة مصالح الجميع ؟ ام انها نظام سياسي مثل بقية النظم تهدف الى خدمة العملية السياسية والحكام القائمين على الحكم ؟
٥- بيان أهمية حاجة المجتمع للنظم السياسية السائدة ومعرفة : هل ان الديموقراطية مفهوم ممارسة جمعية أي انها تسعى لمصلحة الجميع ؟ وهل يمكن في ضوء هذا النظام تطبيق الاخلاق الدينية وممارستها بكل حرية ومساواة بما يتلاءم مع الحاجات الاجتماعية لحقيقية للمجتمع و افراده .
٦- بيان أهمية دور الاخلاق الدينية واحياء دورها المتجدد ووضعها في قائمة الاولويات في كافة مجالات الحياة كالتعليم والمهن المختلفة وفي التعاملات التجارية وجميع مرافق الحياة كما كان دورها سابقاً ؛ والعمل على الالتزام بها من خلال زيادة الوازع الديني ودمجها مع السياسة الحالية ليمكن تطبيق تلك القواعد من ضمن النظام السياسي .

رابعا : تحديد المفاهيم

اولا : الأخلاق الدينية (Religious Ethics)

الأخلاق في اللغة : هو جمع "خُلُق" بضمتين اثنين أو هو "خُلْق" بسكون وضمة واحدة ، وعليه يتم الاتفاق على كلمة الأخلاق في المعاجم اللغوية على مبدأ واحد وهو الخلق والجبلة والطبع والسجية .

ومعجم لسان العرب ذكر أن "الخلق والدين والطبع والسجية، وحقيقته هو صورة الإنسان الباطنة، وهو نفسه وأوصافها المختصة بها، بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة أوصافها ومعانيها، ولها أوصاف حسنة وقبيحة ،وبمعنى أخر الخلق للنفس كالخلقة للجسد كلاهما مجموعة أوصاف (٧)

وعرف (ابن منظور) الاخلاق بأنها : جمع خلق ، والخلق اسم لسجية الإنسان وطبيعته التي خلق عليها ؛ والخُلُقُ بضم اللام وسكونها هو الدين والطبع والسجية) وحقيقة الانسان الباطنة وهي نفسه واوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الكامنة (٨)

ويميز (التهانوي) اصطلاحات العلوم والفنون بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان كلمة الخلق لغةً هي الدين والمروءة والعادة ؛ وهي ملّكة في النفس تصدر منها الأفعال من غير فكر أو روية او تكلف أي بصورة مبسطة ؛ وجمعها الاخلاق (٩)

وعرفه احمد امين بأنها : ما ينبغي ان تكون عليه معاملة الناس مع بعضهم البعض بالخير أو الشر وتوضح الغاية التي ينبغي ان يقصدها الناس في أعمالهم نحوهم ونحو الآخرين (١٠)

ونرى الجرجاني قد عرفه مؤكدا في تعريفه على السجية الخلقية والعفوية بأنه :

عبارة عن الهيئة الراسخة للنفس الإنسانية التي تصدر عنها الأفعال بصورة تلقائية دون الحاجة الى تفكير ؛ فأن كانت تلك الأفعال جيدة وجميلة سميت خلقا حسنا ؛ وإن صدرت عنها الأفعال السيئة سميت خلقُ سيئ (١١)

ومضى الغزالي على المنهج نفسه في تعريفه للأخلاق حيث عرفه بأنه :

هو عبارة عن هيئة ثابتة في النفس يصدر منها الأفعال بيسرٍ وسهولة من غير تكلف او روية ؛ حيث اشترط هاهنا أن الأفعال الناتجة تظهر من دون تكلّف او بذل المال أو السُّكوت عند الغضب بجهد (١٢)

واعتماداً على ما ذُكر من التعريفات في اللغة العربية للأخلاق نلاحظ أن هناك معنيين لكلمة الأخلاق ؛ المعنى الأول يوضح مبدأ الرسوخ والثبات في السلوك والدوام عليه ، في حين يمثل المعنى الثاني ويؤكد على مبدأ التلقائية حيث يظهر السلوك من غير تكلف او انفعال او تصنع ، وهذا يعني أن الأخلاق تمثل جوهر السلوك التلقائي لما يصدر عنه من أفعال ان كانت خيراً او شر.

وعند تعريف الاخلاق شرعاً نجد ان التعريف الشرعي لا يختلف كثيراً عن المعنى اللغوي للأخلاق ، فحسن الخلق هو التخلق بأخلاق الشريعة والتأدب بما جاء بها الله وادب بها عباده وقد قيل: ان الدين كله خلق (١٣)

قال أبن رسلان: ان الخلق عبارة عن اوصاف الانسان التي يعامل بها غيره(١٤)

وهذه المعاني التي وصفت بها كلمة الخلق شرعاً لا تختلف في حقيقتها عن المعنى اللغوي لها ، حيث هي تعني بالمعنى العام شرعاً : حسن الخلق والالتزام بالآداب الشرعية التي فرضها الله في كتابه الكريم والسير على التعاليم النبوية التي أكد عليها الرسول الكريم محمد (ص)

اما الاخلاق اصطلاحاً : فهي تعبر عن معنيين اولهما عام والثاني خاص

فالمعنى العام يشير الى ما ذكره الغزالي في تعريفه للأخلاق بأنه : عبارة عن هيئة في النفس ثابتة تصدر منها الأفعال بسهولة من دون تفكير أو بطئ (١٥) فالأخلاق في نظره هنا هي شيء ثابت في نفس الانسان وليست حالة عابرة ؛ أي ان طريقة استجابة الفرد لكل ما يحيط به هو ناتج عن تلك الحالة المستقرة في داخله والتي نتجت من التعليم المستمر والتطبع بكافة التعاليم مما ينتج عنه في الآخر الاستجابة لما حوله والآخرين بطريقة ثابتة ومستقرة بعيداً عن التصنع والتكلف .

اما المعنى الخاص : فيشير الى ان تلك الطبائع ممكن أن تتأثر في بعض الأحيان بدوافع الفرد ورغباته والتي تؤدي في بعض الأحيان الى تغيير جزءاً من تلك الطبائع الثابتة للحصول على ما يحب ؛ وهنا لا يمكن أن يطلق عليها بالطبائع الثابتة.

والأخلاق تتركز في مهمتها على مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تسير السلوك الإنساني وتجعل الفرد يميز بين الخير والشر وبين الحق والباطل والخطأ والصح فهي تشكل منهجا وجدانيا يساعد الافراد في المجتمع ان يستنيروا الى طريق الحق والخير وحب كل ما هو جميل ؛ وغالبا ما يطلق لفظ الأخلاق على جميع الأفعال الصادرة من النفس محمودة كانت أو مذمومة فالمحمودة منها يعرف بالخير، والمذموم منها يظهر بالشر، حيث تحدد مسألة الخير والشر المحور الأساسي لمفهوم الأخلاق برمته. فالأخلاق تعبر عن الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي تحدد وجهة الإنسان نحو الخير والفضيلة وتقف بينه وبين الشر، وترمز إلى فوز الجوانب الايجابية في الإنسان طلبا للكمال وتحقيقا للغايات السامية في الحياة (١٦)

والملاحظ أن الأخلاق في المعنى الاصطلاحي لا تبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي – فنجد بينهما ترابطاً وانسجاماً ، فالجميع يوضحون بأن تلك الصفات التي توصف بها النفس تشير أنها يراد بها مدح أو ذم ، وأن المعنى اللغوي لها تدور حول المفاهيم الأخلاقية مثل : الدين والمروءة والتمسك بكل ما هو جيد ويستحق من اتصف بها الذم والعكس صحيح ، لهذا فإن الناس قد عرفوا أن الصدق والأمانة والوفاء بالعهود ونحو ذلك هي من الأخلاق الكريمة ، كما عرفوا أن الكذب والغش والخيانة من الاخلاق المذمومة التي ترفضها العقول والفطرة السليمة . (١٧)

الخلق في اللغة يدل على عدة جوانب: فهو يدل على الصفات الفطرية في تكوين الإنسان، كما يدل على الصفات التي اكتُسبت والتصقت به فأصبحت وكأنّها خلقت معه، وللأخلاق جانبان باطني وسلوكي.(١٨) أما الخلق في الاصطلاح فيشير إلى ميزان مُستقر في نفس الإنسان يزن به الأفعال فيستقبحها أو يستحسنها، فينتج عن ذلك القيام بالأفعال أو عدمه.(١٩)

إن الناظر في كتب اللغة يجد أن كلمة أخلاق تطلق ويراد بها : الطبع والسجية ، والمروءة والدين. وحول هذه المعاني يقول الفيروز ابادى " الخُلْقُ بالضم وضمتين السجية والطبع والمروءة والدين" "

ثم يفسر ابن منظور ذلك بقوله " وحقيقته ، أي الخلق ، أنه لصورة الإنسان الباطنة ، وهي نفسه ، وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخَلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها ولهما أوصاف حسنة وقبيحة.

ومن خلال هذا العرض اللغوي يمكن ملاحظة ثلاثة أمور هي:

١- الخُلق يدل على الصفات الطبيعية في خلقة الانسان الفطرية على هيئة مستقيمة متناسقة.
٢- تدل الاخلاق على الصفات المكتسبة حتى أصبحت كأنها خلقت فيه فهي جزء من طبعه.
٣- يوجد منشأين للأخلاق وهما : جانب نفسي داخلي وجانب السلوك الظاهر للعيان .

ثانيا : الديمقراطية (Democracy)

(DEMOCRATOS) وهي كلمة لاتينية تتركب من كلمتين في الأصل الأولى بمعنى (ديموس) وتعني الشعب و (كراتوس) بمعنى السلطة ؛ وهي نعني بذلك ان الشعب يقوم بحكم نفسه بنفسه وهو أساس السلطة ؛ وعند تطبيق هذا المبدأ يكون من الصعب ان يقوم الشعب بذلك مباشرةً ؛ لذلك يتم اختيار عدداً من الممثلين لسلطتهم يتم اختيارهم بالانتخاب والاقتراع العام لفترة زمنية محدودة يقومون خلال تلك الفترة بمزاولة الحكم على وفق الدستور المتفق عليه من قبل الحكومة والشعب

وبهذا تكون الديمقراطية هي طريقة لتسهيل مصاعب الحياة ؛ فهي أسلوب من أساليب الحكم يقوم على أساس انتخاب الحكام من قبل الشعب وفق إرادة الشعب ضماناً لحقوقهم السياسية والاجتماعية ولتحقيق المساواة وحرية التعبير والمشاركة والعمل والتنظيم في كافة مجالات الحياة (٢٠)

وتعرف اصطلاحاً بأنها : احد أنظمة الحكم السائدة والذي يرجع الحكم والتشريع فيه وسلطة اصدار القوانين للشعب ، وهي باختصار تعني أن يكون الحكم للشعب وهذه الخاصية هي التي تميزها عن باقي أنظمة الحكم (٢١)

وتعرف كذلك بأنها: احد أشكال الحكم السياسي الذي يقوم بشكله العام علَى ممارسة السلطة من خلال حكم الأكثريّة و حماية حقوق الأقليّات الأفراد بصورة سلمية (٢٢)

وعرفت من المنظور الاجتماعي : انها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته داخل اعضاء الجماعة ويساعده في ادارة شؤونه. (٢٣)

المبحث الثاني :

اولا : الخصائص العامة للأخلاق

أن للأخلاق أهمية بالغة للأفراد وكافة افراد المجتمع باعتبارها من أفضل ما شرع الله للبشر واعلاها قدراً ، لذلك نجد بعض العلماء في وصفه لأهميته العلم الاخلاقي بالنسبة الى كل العلوم الأخرى يراه البعض .. إنها اساس العلوم جميعاً ، وبعضهم يرى .. إنها في مقدمة العلوم ، ومنهم من يقول : إنها تحلية العلوم ، ويستخدم علم الأخلاق بقية العلوم للكشف عن مهمته وتحقيق أهدافه التي يسعى إليها (٢٤)

إن تصرفات الانسان في المجال الاخلاقي هي التي تميز سلوك الإنسان عن سلوك باقي المخلوقات بعلاقاته مع الآخرين ، فالآداب الأخلاقية هي السمة التي يتميز بها البشر في قضاء حاجاته الإنسانية وفي تعاملاته مع الآخرين وتهدف لتحقيق السعادة الفردية والجماعية وعندما انتشرت الأخلاق داخل المجتمعات عمَّ الأمان والخير والسلام في كافة مرافق الحياة وكذلك انتشرت الصفات الحسنة بين الناس كالألفة والمحبة لأنه بدون الاخلاق ستنتشر الشرور و العداوة والبغضاء بين الناس (٢٥)

وقد أتفق المفكرون على مرّ تاريخ البشرية أن حياة هذه المجتمعات لا تستقيم بدون الأخلاق الدينية بسبب ان الاخلاق توضح البنية الحتمية للتعايش بين الإنسان والمجتمع في وقت واحد ، وفي حالة غياب الأخلاق أو تدهورها تؤدي إلى تصدع المجتمع وانهياره وتداعيه ؛ ولا يمكن أن يتكاتف المجتمع فيما بين وحداته من دون الاخلاق ومن غير الفضيلة التي تجعله يتمسك بالوحدة والانسجام والتماسك (٢٦)

ومن هذا المنطلق يمكن ايجاز اهم خصائص الاخلاق الدينية في النقاط الاتية:-

١- ان الإسلام دين الله عزَّ وجلَّ الذي ارتضاه للناس جميعاً . وليس في الإسلام سلطة دينية ولا سلطة زمنية منفصلة عن الدين بل السلطة تكون واحدة تقوم على أساس الإسلام وتطبق الإسلام وحده لأن الإسلام دين والدولة والسياسة جزء منه والتي اهمها هي رعاية شؤون الناس وحماية حقوقهم ، ولان الإسلام هو (عقيدة ونظام) وهو يقوم في الأساس على عبادة الله وحده والايمان بالرسل والانبياء ووجوب العمل الصالح وعدم أذية الناس ؛ وقد عُممت هذه المبادئ التي جاء بها الإسلام في السياسة والاقتصاد والعقوبات والمعاملات .. الخ ؛ وهذه الأنظمة هي بالأساس احكام شرعية تم استنباطها من قبل المجتهدون من الأدلة التفصيلية للكتاب والسنة وما استند عليهما وارشد إليهما متطلبات المجتمع وحاجاته (٢٧)

٢- ان الدين الإسلامي مُطابق للعلم الظاهري في كل زمان ؛ فهو دين يشجع العلم والعلماء

ويثقف العقل وييسر الطريق الى الولوج للحقيقة التي خلق الله بها الكون والحياة .

ففي عهد الإسلام امتلك عدداً من الفقهاء والعلماء والمجتهدون ولم يكن فيه رجال دين بالمعنى المفهوم عندنا اليوم ؛ فبعضهم من ترأس دولة وبعضهم قد شارك في الحكم ؛ وهذا الامر طبيعي

لا يتعارض مع طبيعة الإسلام فالدولة في عهد الرسول كانت تحكم بالإسلام وتتولى شؤون الناس على أساس الشرائع الدينية ؛ وعندما يكون الحاكم عالماً مجتهداً تعتبر من شروط الأفضلية (٢٨).

٣- ان الدين الذي ارسله الله تعالى للبشرية هو الإسلام والذي سنَّ به الشرائع والاحكام الدينية بما يتناسب مع النفس البشرية من خلال إحلال ما يناسبها وتحريم كل ما هو ضار .

أن أنظمة الإسلام نابعة عن فكرة واحدة وهي عقيدته ؛ وهذه الأنظمة على اختلاف أنواعها تكوّن قواعد كلية متجمعة بانسجام تعمل على تنظيم امور الإنسان للقيام بتكاليف الحياة له وفي علاقته مع الآخرين بما يساعد على بقاء الجماعات وحفظها ، فالالتزام بما جاء وفق هذا النظام الإسلامي الاجتماعي متميز فريد يعمل على تنظيم حياة وعمل الآخرين (٢٩)

٤- هو دين شاملٌ للإنسان في مراحل حياته المختلفة وفي علاقاته المتعددة فيوجهها إلى ما فيه صلاحه ورفعته وحفظه وهدايته .

ان الدين الإسلامي عمل على تنظيم جميع نواحي الحياة بشكل عام من دون تمييز ، فهو لم يهتم بمشكلة بذاتها على حدة عن باقي المشاكل ؛ بل شمل جميع المشاكل ووضع لها قواعد واضحة وخطوط عريضة تتفق مع القواعد العامة الكلية ، ولذلك نلاحظ قدرة الإسلام على ارساء قواعد ثابتة غير قابلة للتغيير وصالحة لكل عصر، فالشريعة الإسلامية شاملة كاملة لجميع نواحي الحياة بلا نقصان ولا زيادة فيها لجميع الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.(٣٠)

٥- الإسلام هو دين يؤكد في تعاليمه على الاخلاق ؛ وكل حكم شرعه الا وغايته الأولى هي المبدأ الأخلاقي الذي يصب في مصلحة الانسان .

وعلى هذا الأساس يعتبر الإسلام نظاماً شاملاً وقادراً على ادارة الدولة والحياة ؛ ولا يتم نجاح ذلك الا اذا كان في دولة تنفذ احكامه ؛ فأن كان هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة وتتبناه في عقيدتها فسوف

تنبثق أنظمة الحياة من تلك العقيدة والفكر ويتم تطبيقها والتقيد بها بما هو الصلة الوحيدة لهذه الحياة وهي أوامر الله تعالى ونواهيه (٣١)

٧- موازنته بين تحقيق مصلحة الفرد وتحقيق مصلحة الجماعة أذ ان الدين الاسلامي يبيح التملك والحرية بقيود وضوابط وتمنع التعدي على مصلحة المجتمع والاخرين مثل : منع الغش والخداع والاحتكار ، وغير ذلك ممن يلحق الضرر بالمصلحة العامة للجميع.(٣٢)

ثانياً : خصائص وعناصر الديمقراطية

وتتمثل تلك الخصائص بما يلي : -

١- الديمقراطية كـ (احد المذاهب السياسية) :
ومن هذا المنطلق تقوم على فكرة رئيسية مفادها : ان يقوم الشعب بممارسة السلطة السياسية اما بصورة مباشرة او عن طريق نواب يقومون بأنتخابهم ؛ ووفق هذا المنظور تسيطر الديمقراطية على الجانب السياسي للمجتمع ؛ ولذلك فهي تصنف بكونها مذهب سياسي وليس اجتماعي او اقتصادي بحيث ان الشعب هو من يقوم بكل شيء .
٢-الديمقراطية بأعتبارها : (مذهب متفرد) :

وفي هذه الحالة تهدف الديمقراطية الى منح أفرادها الحقوق السياسية لكل الافراد ؛ بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي يتدرجون فيها ، فهي تهتم بالفرد الواحد ولا تقبل وساطة بين الفرد وبين المصلحة العامة حيث تكفي بعضويته في المجتمع لكي يساهم بدوره في المجتمع .

٣- الديمقراطية كمذهب مثالي (غير مادي) : فهو لا تتعلق بشيء مادي ملموس بل هي تتعلق بفكرة معنوية وهي: ان يمارس الشعب السلطة السياسية.

٤- الديمقراطية أساسها المساواة بين الأفراد : ويراد بالمساواة هي المساواة السياسية أي ان جميع الأفراد يتمتعون بنفس الحقوق السياسية ، لأن الديمقراطية تنظر إلى الافراد لكونهم مواطنين ينتمون الى ذلك المجتمع ؛ فلابد ان يكون لكل فرد فيه حقوقه السياسية فالكل يتساوون في المواطنة .

٥- تهدف الديمقراطية لحماية حرية الأفراد وحقوقهم : فهي ترافق مبدأ التحرر بشكل أساس اذ لا توجد حرية من دون ديمقراطية كما لا توجد ديمقراطية بدون حرية (٣٣)

ويمكننا تمييز الديمقراطية وفق مكوناتها وعناصرها الى أربعة عناصر مشتركة هي كما يلي :

١- نظام للحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه والسياسات الممارسة السلطة .

٢- الاعتراف بحقوق الجماعة والفرد التي يمكن تنفيذها فعلياً في ضوء هذا النظام.

٣- قيام انتخابات نزيهة وحرة يمكن من خلالها ممارسة الحكم وحقوق الجماعة والفرد.

٤- أعداد آليات للمحاسبة والمساءلة على الصعيدين السياسي والقضائي انطلاقاً من الاتجاه ضبط النظام وتقويمه (٣٤)

ثالثاً : أسس الاخلاق العامة في الإسلام

ان أخلاق الإسلام تتوافق مع الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها ؛ وهذه الاخلاق بطبيعتها تندرج على نوعين هما :

١- أخلاق ذات طبيعة فطرية : وتظهر عند البشر من بداية حياته ونشأته ، أي مثلما ذكرنا في الأعلى يولد الفرد فيها على فطرة الله متمثلة بالحق والإيمان، والدين الإسلامي جاء ليقوي هذه الفطرة الطبيعية وتثبيت دعائمها وتهذيبها.

٢- أخلاق يتم اكتسابها من البيئة المحيطة بالفرد (المجتمع) : وتتمثل بجميع الخبرات والتجارب التي يخبرّها الفرد ؛ وتكون تلك المكتسبات التي يحصل عليها الفرد من التجارب والخبرات شخصية الفرد لاحقاً ومن ثم تظهر على اساسها الفروق الفردية فتتفاوت طبائعهم الخلقية من شخصٍ لآخر

ويساهم كلاً من المنشأ الفطري للإنسان ومكتسباته في المجتمع سلوكه ؛ فأذا تعلم وهُذب اصبح ذا خلق حسن في أصل فطرته ، فتزيده حسن خلق واستقامة (٣٥)

وللأخلاق الإسلامية أسس وقواعد عامة يمكن ذكرها كالآتي :

١- صلاحيتها العامة لكل زمان ومكان : أن الاخلاق الإسلامية مصدرها رباني وتمتاز بالشمول ، ولما كانت كذلك فهي صالحة لجميع الناس في كل عصر ومكان ، نظراً لما تتميز به من السهولة واليسر، وعدم المشقة ، ورفع الحرج عن الناس، وعدم تكليفهم بما لا يطاق (٣٦)

٢- ارتباط الأخلاق بالعقيدة والشريعة الإسلامية في جانبين هما :

أ- ارتباطها بالعقيدة : ويظهر ذلك من خلال قيام الدين الإسلامي بأيجاد وازع إيماني وأخلاقي في داخل نفس المؤمن، فيعمل ذلك الوازع على تنقية النفس وإبقائها في حالة الطهر بصورة دائمة ، فالمعتقد الإسلامي هي أول الأسس لإقامة صرح الأخلاق فمنها يبرز الحافز النفسي ويؤكد على طاعة الله والنهج على الفضائل التي أمر بها الدين والابتعاد عن الرذائل.

ب- ارتباط الاخلاق بالشريعة ويتمثل هذا في جانبين هما :

الجانب الأول (الجانب الشرعي) : والمتمثل بالمعنى الإنساني الذي يرتفع بالإنسان عن مستوى التكليف ، فالمسلم عندما يقوم بالعبادة يتحلى بالآداب والاخلاق الخاصة بالعبادة ، ويجني بفضل الله ثمارها الأخلاقية ، على سبيل المثال من هذه الثمار التي وضحها الدين بالعبادة .. أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والزكاة التي يعطيها الأغنياء تطهرهم وتزكيهم والحج يجعل المؤمنين يتعودون على الصبر والبذل والإيثار.. الخ

٢- **الجانب الإلهي :** وهذا الجانب يتطلب من الفرد أن يتمتع بالعدل والأخلاق الفاضلة وملتزم بتطبيق أحكام المعاملات المالية ، وملتزم بإقامة حدود الله ، وأن هذه العبادات والطاعات تقوم الاخلاق وتهذبها ، فهي تجعل النفس زكية وتجعل اكتساب الأخلاق الطيبة سهلا عليها وتقوم بطرد الأخلاق الخبيثة .

٣- **اتساع دائرة الأخلاق في الإسلام :** ان دائرة الاخلاق تشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية وكافة مجالاتها : الروحية و الجسمية و الدينية و الدنيوية ، العقلية و العاطفية كل هذه الجوانب قد وجهت الطريق الأمثل للسلوك القويم ، وكل الاعمال التي يؤكد عليها الإسلام لا تخرج عن دائرة الاخلاق واولها الصلاة وتتدرج الاعمال حتى تشمل الكلام بأبتعاده عن السخرية من الآخرين ، والتصرف مع الآخرين بأخلاق ووفاء وأمانة صيانة العهد، والحياة الانسانية لابد من وجود الاخلاق فيها كالتعاون على الخير ومساعدة الآخرين ، وهذا وأن قد أكد على شيء فأنه يدل على مدى شمول اخلاق الإسلام وتشعبه داخل حياة الناس وتقويم سلوكهم (٣٧)

رابعاً : آثار الاخلاق على تصرفات الفرد في المجتمع :

تظهر ألآثار العامة للأخلاق الإسلامية على سلوك الفرد في المجتمع من خلال :

أ- من حيث تأثيرها على تصرفات الفرد : من خلال زرع الرحمة والشفقة ، الصدق والعدل ، الأمانة والوفاء ، الحياء والعفة ، التعاون والتكافل ، الإخلاص والوفاء ، والتواضع ... وغير ذلك من القيم والأخلاق العديدة ، حتى تصبح الأخلاق هي أساس النجاح والتعامل للفرد في حياته اليومية .

ب - تأثيرها في سلوك المجتمع كله : ان الأخلاق الإنسانية إسلامية كانت أو غير إسلامية هي الأساس لبناء المجتمعات في كل مكان وزمان ، فمن دون الاخلاق لا يوجد مجتمع قادر على التقدم أو بناء حضارة أو تكوين اسرة أو تعليم أو اخراج جيل قادر على ان يقود ذلك المجتمع(٣٨)

ان الإسلامً يهدف إلى بناء مجتمع يقوم على التراحم والتعاون والإيثار وحب الخير للناس، من خلال علاقات حسنة مع الوالدين والأبناء والأزواج والأرحام والجيران وجميع المسلمين بل وغير المسلمين وقد يتعدى ذلك إلى الحيوان ، من خلال الالتزام بقواعد الأخلاق الإسلامية لتحقيق أكبر نسبة من هذه السعادة للفرد والمجتمع من خلال التوفيق بين حاجات ومطالب الفرد من جهة وحاجات ومطالب المجتمع من جهة أخرى ، وذلك لا يتحقق إلا لمن آمن بالله وأخلص له في العمل (٣٩)

خامسا: اركان النظام الديمقراطي :

يقوم النظام الديمقراطي على (٣ اركان) يستخدمها لتنفيذ النظم الفرعية للديمقراطية بما تحتويه من قيم ومكونات وهي :

١. الانتخابات

تتسم الانتخابات بطبيعة حرية المشاركة فيها (ترشيحاً كان او تصويت) وتلك الطريقة تعد احد

الحقوق السياسية الممنوحة دستورياً لكل افراد الشعب في الدول الديمقراطية . والانتخابات تعد أول اركان النظام الديمقراطي وأهمها بسبب كونها تعتمد على تطبيق نظام تنقل السلطة من جهة وعلى نظام التعددية من جهة أخرى ، لذلك فأن احدى شروطها هي : أن كل سلطة يجب أن تقوم في اساسها على الانتخابات ، ويجب أن تتجدد تلك الانتخابات بفترات زمنية منتظمة ومتفق عليها حتى لا يشعر الحاكم بأنه مستقل عن الشعب الذي يحكمه ؛ ولكي يبقى ديمومة النظام مستمراً.

ولضمان دوام العملية الديمقراطية تطبق الانتخابات على وفق نظام التعددية السياسية والتي تعني وجود عدة أحزاب مختلفة تتنافس فيما بينها داخل العملية الانتخابية ؛ وهذا التعدد والاختلاف بين القوى المرشحة للانتخاب يضمن التمثل الأمثل للشعب ؛ وفي حالة تولي احدهم أمر السلطة التشريعية تتولى القوى الأخرى امر السلطة التنفيذية (٤٠)

٢. الترتيبات الدستورية

وهي تعني الضمان على وفق النظام الديمقراطي لحريات الافراد والتي تؤكد على الفصل بين السلطات الثلاث بحيث تكون مستقلة عن بعضها البعض ، ويقصد بالسلطات الثلاث التي تشكل النظام السياسي الديمقراطي هي : السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.
وللحد من هيمنة السلطة التنفيذية يقوم الفصل بين السلطات في نصوص دستورية واضحة لغرض استمرار النظام الديمقراطي ؛ فذلك الفصل بين السلطات يعمل على الحد من نفوذ السلطة الأخرى من خلال وضع كل سلطة من تلك السلطات رقابة لكل جهاز حكومي لمراقبة السلطة الأخرى وتحد من سلطاتها ، فتقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية)ومحاسبتها واقرار الموازين لها او منحها الثقة أو اخذها منها، وتقوم كذلك بأقرار المشاريع والخطط والاتفاقيات ؛ فكل ما لا تقره السلطة التشريعية لا يمكن العمل به من قبل السلطة التنفيذية (٤١)

٣. منح الحق للمواطنين بمحاسبة السلطة

وهذا الحق يمنح الافراد محاسبة السلطة السياسية واخضاعها للمسائلة من خلال جعل أعمال السلطة السياسية على مرأى للناس تطبيقاً لنظام الحقوق والحريات الذي ينادي به النظام الديمقراطي لأنه قائم بالأساس على تقييم عمل الحاكم ومسؤوليته عن أفعاله أمام المواطنين . ويتم ذلك عن طريق وسائل الاعلام او المؤتمرات والتظاهرات والندوات او الضغط الجماهيري ؛ وتلك الوسائل يجب أن تكون متاحة للناس دون قيود لأنه من شروط النظام الديمقراطي الذي يضمن لمواطنيه قيام المساءلة بشفافية واطلاع الناس على ما يجري من احداث داخل العملية السياسية (٤٢)

المبحث الثالث :

اولا : موقف الإسلام من الديمقراطية (هل هناك التقاء بين الديمقراطية والدين) ؟

في الدول الغربية يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ ان الأغلبية هي التي تحكم والتي تعني (الشعب وممثليها كالنواب الذين يتم انتخابهم داخل البرلمان) ؛ والديمقراطية في الدول الإسلامية تتوافق بشكلها العام مع مبدا الشورى في النظام السياسي في جوهره العام ؛ وفي النظام السياسي الغربي تقوم الديمقراطية على مبدأ العلمانية أي بمعنى فصل الدين عن السياسة وتقويض السلطة بيد الحكام التي تقوم بسن القوانين والاحكام كما تشاء ؛ أما مبدأ الشورى الذي كان معتمداً في النظام الإسلامي فيقوم على مبدأ وهو ان لا يترك أي حاكم أن يجتهد في أي أمر ورد فيه نص قطعي ؛ ومعنى ذلك : أن كل شيء يتعارض مع الدين يعتبر باطل حتى ولو صوت عليه ممثلي الشعب (٤٣)

والديمقراطية في الدين الإسلامي تعتبر احد أساليب الحكم الذي يقوم بتشريع القرارات وكذلك قوانين ودساتير ليست موجودة وفق رؤية القرآن الكريم والسنة النبوية فمهمتها هي العمل على استنباط الأحكام والمسائل وتمييز الحلال والحرام وما يجب فعله وما يجب تركه موافقاً لتلك الاحكام والشرائع الدينية ، فالديمقراطية تقابل الشورى في الإسلام ؛ ويبقى هناك سؤالاً هاماً يطرح نفسه وهو : هل هناك تقارب بين مبدأ الديمقراطية والشورى ؟ والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية :

١- كلاهما (النظام الديمقراطي والإسلام) يرفضان التفرد بالحكم وممارسة التعسف والاستبداد .
٢- كلاهما يرفضان أساليب الانقلاب أو الثورة كأساليب لتغيير سلطة الحاكم او الحد منها .
٣- يشترك كلاً من الحاكم والشعب في مسئولية الحكم.

يبرز أهمية الشورى في دورها الهام في حفظ المجتمع من الوقوع في هوة القرارات الخاطئة لأن الشورى بشكلها العام تتيح الفرصة للاستماع لآراء الآخرين من أهل المعرفة والحكمة والفقه ، وكذلك تتيح مناقشة الآراء المطروحة من قبل الآخرين واكتشاف مواطن الخلل فيها وتطويرها، وتسمح لاختيار الآراء والمقترحات الأفضل للمجتمع ، وهي كذلك تحمي الحكام من الاستفراد بالحكم وتبعدهم عن الغرور والزهو بالنفس (٤٤)

اما التعارض الظاهر بين الشورى والديمقراطية يظهر جلياً من خلال : أن نظام الشورى الإسلامي يختلف كثيراً عن النظم الديمقراطية التي تم وضعها من قبل البشر ، فالديمقراطية تنادى بحكم الشعب بسبب أن الشعب هو الذي يضع دستوره وقوانينه، وهو السلطة القضائية التي تحكم بين الناس بتطبيق القوانين الموضوعة حتى يتمكن الشعب من مباشرة سلطة التشريع ووضع القوانين والفصل بين السلطات ، اما نظام الشورى يقوم على حقيقة : أن الحكم هو حكم الله المنزل بواسطة الوحي على رسول الله (ص) الذي يعد الالتزام به أساس الإيمان وعلماء الدين هم من على المرجع لتلك الشورى ؛ وأولئك العلماء يعتمدون بشكل أساس على الاجتهاد في ثبوت النصوص ومن ثم رسم الخطط المنهجية للتطبيق (٤٥)

ثانيا : الاختلافات بين الديمقراطية والشورى ..

على الرغم من وجود الكثير من نقاط التشابه بين النظامين ، إلا أنه يوجد أختلافات فيما بينهما سنوضحها فيما يلي :

١- **الحقوق الشعبية للأفراد :** حيث نرجع الاختلاف في هذه النقطة الى المواطنة ، فالحقوق والواجبات والقوانين التي كفلها الاسلام لأفراد المجتمع تشترط أن يكون هذا المواطن مسلما ، حيث أن هناك قوانين مغايرة لغير المسلم تختلف عن حقوق المسلمين في جوانب معينة.

٢- **الشورى :** نعرف ان تطبيق الشورى تحدث في كل الأمور المجتمعية ما عدا الأحكام الشرعية ، وبالتالي فإنه ليس بمقدور أي شخص مهما كان ذلك الشخص محكوم او حاكم أن يغير حكم شرعي ثابت منصوص عليه.

٣- **البيعة :** يقوم مبدأ البيعة على الديمومة وعدم نقضها الا لأسباب قاهرة ومعلومة كأن تقوم على فعل يخالف نصوص الشريعة أو مخالفة شروط البيعة ، بينما تمنح الديمقراطية التمثيلية الحق لهذا الشعب بنقض الاختيار لولي الامر.

ووفق ذلك يقوم الحكم الاسلامي على أحدى الاساسين اما البيعة أو الشورى ؛ غير أنه لا توجد نصوص صريحة تنص على تطبيق نظام حكم معين ؛ وبالتالي فإن الإسلام لا يتناقض مع النظام الملكي أو الجمهوري بل هو يعطي تبعا لمبدأ الشورى حقاً للمجتمعات الانسانية لاختيار نظام الحكم الذي يناسبهم ويناسب وضعهم ما لم يكون هناك أي مانع شرعي.

وبالرغم من تلك الاختلافات الظاهرة بين مفهومي الديمقراطية والشورى إلا أن كلا النظامين يتبنيان معنى الحرية وإعطاء حق الرأي لكل إنسان ، كما انهما يؤكدان على حق المشاركة السياسية لكل فرد من خلال الاندراج لنظام الانتخابات والتي تعتبر أحد أشكال الديمقراطية واهمها (٤٦)

والديمقراطية في ضوء هذا المنطلق تعني قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية ، وهي هنا تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو تعمل وفق إرادته وتحت رقابته ، ثم يكون له حق بتكليفها في الحكم أو اختيار حكومة أخرى بعد نهاية المدة محددة (٤٧)

وهناك العديد من القوانين التي تنظم كيفية ممارسة العملية الديمقراطية ، كما هو الحال بالنسبة للقوانين المنظمة لعمليات الانتخاب ، تحديد الأماكن التي يتم اجراء الانتخابات فيها ، الشروط الواجب توفرها في الافراد المشاركين ، تحديد آلية وطريقة الانتخابات (يدوية . الكترونية . ورقية) ، تحديد فئات اعمار المشاركين والمصوتين في الانتخابات (٤٨)

ثالثا : الصعوبات التي تواجه الديمقراطية بعد تطبيقها في المجتمعات العربية الإسلامية :

١- ان تعميم الديمقراطية الغربية عُممت عبر العصور بصورة متدرجة ولم تدخل للنظم السياسية دفعة واحدة او خلال عقد اجتماعي واحد .

٢- ان الديمقراطية تعرضت منذ نشأتها والى هذا الوقت للصراع في المصالح والاتجاهات السياسية ، مما دفعها للازدواجية ومن ثم خضوعها للاعتبارات السياسية في بعض الأحيان .

٣- نمت الديمقراطية ونشأت وتثبتت أركانها في البلدان الغربية وساعدت على تسهيل عملية تأسيس الدولة عند الغرب فأصبح النظام الرأسمالي الديمقراطي عنصريا في علاقته بالمجتمع بالرغم من دوام الاستغلال والطبقي والصراعات الاجتماعية (٤٩)

٤- توزيع أدوار السلطة بين الدين والديمقراطية من خلال ان الإسلام ساهم بشكل كبير في تنظيم المجتمعات التي كان يديرها عند غياب السلطة ، ومع مرور الوقت وبعد تطور المجتمعات أن تشعب انظمة الاقتصاد والسياسة تجعل الدين يتجاوز الدور الاجتماعي المعطى وتغيره إلى نوع من انواع إدارة

الدولة من خلال تنمية وسائل الحكم وتطويره ليتلائم مع النظام الإسلامي ليسير العمل مع الدولة الحديثة (٥٠)

٥- نرى أن الديمقراطية في المجتمعات العربية التي كان يعمها الدين الاسلامي فكانت منذ بدايتها تقوم على الإدارة للمصالح السياسية والاقتصادية وتأخذ هذه السلطة من الإرادة المتحررة للمواطنين ، ثم تطوّرت بعد ذلك فأصبحت أداة مهمة لقيادة الدولة وإدارة السلطة من خلال وضع قواعد وانظمة محدّدة، أذ أن الديمقراطية هنا اخذت سلطتها من الإرادة الحرّة للإنسان بصورة عامة. (٥١)

٦- ان الأنظمة الديمقراطية لا ترفض وجود الاحزاب الاسلامية المتعددة ؛ لأنه ليس هناك ما يمنع وجودها حتى لو كانت لهذه الأحزاب أنظمة سياسية خاصة بها تتعلق بقضايا أخلاقية وثقافية دينية ذات أبعاد اجتماعية تتعلق بمرافق الدولة ؛ ولكن من دون التقرب على مشروعية الديمقراطية بقيمها وقوانينها التي تنص على أحترام الراي العام للمجتمع ، كما لا يمكن أدخال الجانب الديني كالمنابر الدينية مكاناً للدعايات والاعلانات الحزبية (٥٢)

أن معنى الديمقراطية هو حرية الافراد من حيث الانتماء سواء كانت دينية أو سياسية ، وتحاول أن تساوي بين الجميع دون المفاضلة بين شخص وأخر وتؤمن بالتنوع ، وتقف الدولة على مسافة واحدة من جميع افراد المجتمع بدون تحيز ، وبذلك نرى أن الديمقراطية هي النظام الوحيد القادر على حماية مصالح جميع أفراد المجتمع وبذلك فلا بد أن تكون هدف أساسي للقوى السياسية والاسلامية ، وعلى إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع في الاندراج في الحكم دون ابراز جهة مُرشحة على حساب جهة مُرشحة أخرى ، فالديمقراطية تعد من أكثر الانظمة التي تستطيع منح الشعب حقوق متساوية لممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية بدون تفرقة أو تفضيل اقلية على آخرى (٥٣)

المبحث الرابع (النتائج والتوصيات)

اولا : النتائج :

وفي ضوء نتائج البحث الحالي يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية :

١- أن الديمقراطية بمناها العام هي العمل على التزام الفرد نحو المجتمع الذي يعيش فيه ونحو افراده ونحو دولته ؛بالقيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل وفي العلاقة مع الآخرين ، ومعاملة الجميع بعدالة دون تمييز مهما كان مركزه ؛ ويمنع الغش والكذب والسرقة ويعاقب عليها القانون ؛ وهي تلك القيم نفسها التي تدعوا لها الاخلاق الدينية ، ومن هنا نلاحظ أنه لا فرق بين الاخلاق الدينية والديمقراطية .

٢- عند ربط الدين بالنظام السياسي تقوم تلك الدول بفرض عدداً من القيود على ممارسة بعض الحقوق في ضوء الاطار الديني لها مثل : الآداب العامة وحقوق الأقليات لممارسة الشعائر الخاصة بهم ؛ الاحتفال بالمناسبات الدينية ؛ مفردات المناهج الدراسية والتي يراعى فيها الآداب العامة والأخلاق الدينية .

٣- رغم الجهود الحثيثة من قبل الإسلاميون ودعوتهم بفرض الشريعة الإسلامية كأساس للدولة ؛ إلا أن معظم الدول المسلمة لا تطبق تلك الشرائع بحذافيرها حتى في الدول الإسلامية البحتة ؛ لكن تبقى هناك بعضاً من تلك الشرائع المشتقة من القرآن والسنة والتي تم تضمينها من ضمن مفردات الدستور فاعلة لحد الآن مثل قوانين الزواج والارث والوقف والوصية والزكاة والصوم وغيرها ؛ لكن دورها يكون اقل أهمية في مجال الاقتصاد (الأرباح والتأمينات) والسياسة ويكاد البعض لا يطبق الاحكام الشرعية على مرتكبي الجرائم كالسرقة والقتل والزنا بسبب العقوبة الجزائية التي تفرضها الشريعة الإسلامية والتي لا تتلاءم مع الوقت الراهن في نظر البعض .

٤ـ من خلال بحثنا هذا يظهر ان مبدأ النظام الديمقراطي في أي دولة هو سعيه المتواصل بتفضيل مصلحة المواطنين والمجتمع على المصلحة الشخصية للقائمين على الحكم من خلال بنود الدستور التي تكفل حقوق المواطنين ؛ وكذلك لابد من وجود مؤسسات مدنية تكون مستقلة عن الدولة تتمثل بالنقابات والتنظيمات الدينية والمهنية تساعد على ترسيخ مفهوم الديمقراطية جنباً الى جنب مؤسسات الدولة في حدود الدين

ثانيا: التوصيات

ترى الباحثة أن النظام الديمقراطي كأحد أساليب نظام الحكم الذي يعتبر ارقى ما وصل إليه الفكر الإنساني لإدارة المجتمعات بصورة عادلة ؛ وكنظام سياسي لا يتنافى ذلك مع الإسلام وشرائعه ولكي نزيل العقبات التي تمنع تقدم الأمم والمجتمعات ؛ وهذا لا يعني ترك النص القديم الذي (الشورى) والديمقراطية نظام يستخدم آلية لاختيار الحاكم وعزله .

وقد وجد ان الديمقراطية هي الطريقة المناسبة للتواصل بين جميع الأمم والثقافات ، ويمكن معها تحقيق وسط آمن يعطي للكل التعبير عن نفسه وممارسة شعائره الدينية وثقافته بكل حرية وتحقق الأمن والاستقرار للعيش المشترك بين مختلف الأقوام والمذاهب والأديان والمعتقدات المختلفة وهذا هو هدفنا ورسالتنا والرسالة المشتركة لكافة الأديان السماوية وهو أقرب إلى الحرية والعدالة الاجتماعية

ونحن نعرف أن الاخلاق نابعة من الإسلام ؛ فهي وان كانت من شيم العرب وفضائلهم إلا ان الدين الإسلامي تبناها وجعلها قانوناً يُشرط التعامل به كقاعدة اساسية للدين ؛ وان ما من احد قادر على ان يطبقها غير المسلمين ، وان الابتعاد عنها يعني الابتعاد عن الدين الإسلامي بأجمعه ؛ وتلك التعاليم الإسلامية والأخلاقية التي ينادي بها الإسلام ما هي إلا قوانين تنظم حياتهم وتقوم سلوكهم نحو الأفضل ، وان كل ما ينادي لتنمية تلك الاخلاق وتقويته سيعزز قوة الإسلام وسيفخر الإسلام ويقوى في دعم ذلك النظام والسير معه في تحقيق الرفاهية للجميع .

الخاتمة :

نلاحظ من خلال ما جاء في هذه الدراسة الى أن الديمقراطية لاقت صعوبات كبيرة في تطبيقها في المجتمعات العربية وتعرضت الى كثير من الصدمات بينها وبين الانظمة المجتمعية وخاصة النظام الديني واستغلالها من قبل بعض النفوس لأداء مصالحهم الشخصية الى أن بدأت شيئا فشيئا تتضح معالمها للمجتمع وتتجه التوجيه الصحيح الذي ظهرت من أجله ومن أجل خدمة المجتمع وساعدتها عدة عوامل على هذا النهوض من أهمها وسائل الاعلام ، اما الإسلام فمنذ ظهوره نادى بمبدأ الحرية الدينية والفكر ولم يجبر احداً على الدخول فيه قسراً ولا تبني أي فكر معين ؛ بل هو لم يلغي قيم افراده وعاداتهم ودياناتهم لكنه كان يؤكد على شرط واحد وهو ضرورة أن يعملوا سوية على صد أي هجوم خارجي يتعرضون له وعدم مخالفة المبادئ الإنسانية.

والمجتمع الذي يتمتّع بالأخلاق الحسنة ويكثر فيه الأشخاص الذين يتمتّعون بها هو مجتمع يسوده الخير والسّلام والمحبّة، ولا سيّما أنّ الأخلاق تنتقل بالعدوى، فإن سادت الأخلاق الحميدة انتقلت، كما انتقال الأخلاق السيئة والأخلاق الحسنة إذا ما انتشرت في المجتمع انعكست على أفعال أصحابها، وبالتّالي ساد التّفاهم والألفة بين أفراد المجتمع، نعم بالأخلاق يحيا المجتمع ويتطوّر نحو الأفضل، فهي السّمة التي يرتكز عليها المجتمع، والتي تنهض به نحو الأفضل دائمًا

.. يمكن تصنيف الانظمة الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية حسب المتسع الذي يلعب فيه دور الإسلام كالآتي :

١- دور الإسلام في تنظيم وأدارة شؤون الدولة : ان اغلب المجتمعات الإسلامية تعترف بالإسلام دين رسمي لها ؛ غير ان القوانين التي تحكم تلك البلدان قد تعارض بعض النصوص الشرعية الإسلامية وتغايرها في تطبيق الحكم وتتفق معه في تشريعات أخرى كالقصاص والجزاء وبعض العقوبات وتكون بدمجها ذلك قد مزجت بين النظام الديمقراطي والإسلام في تسيير شؤونها في الحكم ؛ واغلب الدول تعمل على فصل الدين عن نظام الحكم وتقوم بتطبيق الديمقراطية الشاملة ؛ والبعض الآخر من الدول تعمل على بتطبيق الشريعة الإسلامية والنصوص الشرعية في إدارة شئون الدولة كافة وترفض النهج الديمقراطي ؛ وفي كلا الحالتين فأن تطبيق الديمقراطية يرجع في النهاية الى احقية الدولة ومدى قدرتها على تعميمها وتنفيذها .

٢- الاتفاق العام بين النظم الديمقراطية والاسلام حول فكرة أن للشعب له حرية أبداء الراي والمشاورة مع الحكام في تسيير شؤون الدولة ، فمن حيث أن الإسلام يأمر بتطبيق المساواة بين أفراد المجتمع وعدم الانحياز لأي شخص وتحقيق العدالة في كافة النصوص الشرعية.

٣- نجد هناك بعض من ينادي ببعض الافكار المعادية للإسلام ويحاولوا ان ينسبوا الفقر والجهل والتخلف هي من مسببات الدين ؛ ولذلك وجب على مثل تلك الأفكار داخل المجتمع وانه يجب المضي على نهج دول الغرب للتخلص من تبعات الدين وتأثيره على المجتمع .

نرى أن الحديث عن أسباب ضعف المسلمين وتفرقتهم حديث مطول أذ يحكي قصة اربعة عشر قرنا من الزمان ، وفي هذا الصدد نبرز بعض النقاط المهمة والرئيسية والتي يعتقد بأنها من

ابرز المسببات التي أدت الى ضعف المسلمين وتفرقتهم إلا وهي : ابتعاد الناس عن الدين وهذا هو محور هدفنا الاساس في البحث .

نرى من خلال ذلك أن المسلمين الذين عاشوا في العصور الاولى كانوا متشبعين بروح الاسلام وتعاليمه ، ونرى أنهم تربوا تربية صحيحة ، ذات بصائر منيرة ، وايضا نفوس مصقولة وسلوك مهذبة لأنهم أتبعوا تعاليم القرآن الكريم وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وتعلموا الاسلام تعلما صحيحا ، وساروا على المنهج الرباني واقاموا حدوده وبذلك استطاعوا أن ينهضوا نهضة عظيمة في مدة قصيرة وبالتالي قاموا ببناء حضارة راقية ومجتمعا متماسكا وقويا أستمر هذا الازدهار عدة قرون في أرجاء المعمورة.

المصادر :

- إبراهيم خضر لطيفة ، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، ط٢ ، عالم الكتب ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص٨٧.
- ابن منظور ، معجم لسان العرب (ج١٠) ، ط١ ، ب ت ، تحقيق: عبدالله علي الكبير ومحمد احمد حسب الله الشادلي ، دار صادر ، بيروت ، ص١١.
- ابن منظور ، المصدر نفسه ، ص ٢١.
- ابن مسكويه ، أحمد بن محمد ، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، تحقيق ابن الخطيب. القاهرة مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤٢١ ، ص٦١

- إبراهيم انيس ومجموعة من المؤلفين ، المعجم الوسيط ، ط٤ ، مجمع اللغة العربية ، مصر، ٢٠٠٤ ، ص٧٧.

- احمد امين ، كتاب الاخلاق ، ب.ت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ٧٦.
- د.احمد الخاني ، الاخلاق الإسلامية واهميتها للحياة الإنسانية ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٦٤ .
- د. احمد الخاني ، الاخلاق الإسلامية واهميتها للحياة الإنسانية ، مصدر سابق ، ص٦٣.

- احمد الخاني ، الاخلاق الإسلامية واهميتها للحياة الإنسانية ، مصدر سابق ، ص٤٤.
- أحمد بن مصطفى المراغي ، ط١ ، مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٤٦ ، ص٣١ .
- إسماعيل محمد إسماعيل ، دراسات في علم الأخلاق ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٤٢
- ابو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين ، ب.ت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ج ٣ ، ص٧٢.
- أبو حامد ، الغزالي، إحياء علوم الدين ، بيروت ، دار المعرفة ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص٧١.
- أبو مدين طاشمة ، التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٠ ، ص٩٢.
- آمال شحاتة مصطفى علي ، القيم الأخلاقية المتضمنة في كتب التربية الدينية الإسلامية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء المتغيرات العصرية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢.
- بن دهيش، خالد عبد الله ، رؤى حول مدرسة المستقبل للبنات بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل عن مدرسة المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢١ ، ص٤٣.
- بيتهام ديفيد ، الديمقراطية (مبادئ . مؤسسات . مشاكل) ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد (٥) ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣٢ .
- جون دن ، قصة الديمقراطية ، ترجمة: عبد الاله الملاح ، مكتبة العكبيان ، السعودية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٤.
- جون دن ، قصة الديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٤٧.
- حامد عثمان ، المسلمون في العالم : قضايا وتحديات ، منشورات الدعوة الإسلامية ، مصر ،١٩٩٠، ص ٧٩.
- حبنكة ، عبدالرحمن حسن ، الوجيز في الأخلاق الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الريان، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٥٣.
- حبنكة والغزالي للشيخ عبد الرحمن ، الثقافة الإسلامية ، بيروت ، ١٤٣٠ ، ص٤١.
- حامد عمار وآخرون ، دليل الحفاظ على القيم العربية الأصيلة في سياق التغيرات الكوكبية، مؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، ٢٠٠٢ ، ص٧١
- حميد رشيد عبد الرحمن ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، ط١ ، دار المدى ، سوريا ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١.
- سعيد بن علي بن وهف القحطاني ، الأخلاق في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة ، ط٢ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية ، ٢٠١٥ ، ص٥٦.
- سعيد بن علي بن وهف القحطاني ، الأخلاق في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة ، مصدر سابق ، ص٧٢.
- سماح فتحي إبراهيم ، الاخلاق الإسلامية عند حكام الاندلس واثرها في بناء الدولة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٥ ، ص ٥٦.
- عائشة عياش ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٢.
- عايش حسيني ، الديمقراطية هي الحل ، ط٢ ، المؤسسة العربية للنشر ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦.
- عبد الله ضيف الله الرحيلي ، القواعد الأساسية لاكتساب الأخلاق ، ط١ ، مطبعة سفير ، الرياض ، ١٩٩٦ ، ص٣٢.
- عبد الرحمن الميداني ، الاخلاق الإسلامية واسسها ، دار القلم ، سوريا ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٣.
- عبد الغفار القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، ط٢ ، جامعة القاهرة ، مصر ، ج١ ، ٢٠٠٦، ص ٨٧.

- عبد اللطيف مشرف ، كيف نحكم بالديمقراطية في ظل دولة إسلامية عصرية ، مركز طرطوس ، جامعة اوروداغ ، ٢٠٢٠ ، ص ٨١.
- العظيم آبادي ، عون المعبود ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٢٢ ، ص٤٤ .
- علاوي مزهر المسعودي ، الأخلاق الإسلامية وأثرها في توحيد صف المسلمين ، مجلة جامعة كربلاء العلمية-المجلد (٦) ، العدد (٤) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .
- علاوي مزهر المسعودي ، الأخلاق الإسلامية وأثرها في توحيد صف المسلمين ، مصدر سابق ، ص٥٦.
- علاوي مزهر المسعودي ، الأخلاق الإسلامية وأثرها في توحيد صف المسلمين ، مصدر سابق ، ص ٨٧.
- علي محمد ، أهمية الأخلاق في المنهج القرآني ودورها في تأسيس الجيل الأول، جريدة الشروق العربي ، ٢٠٢١ ، ص ٦٤.
- فاضل بن صالح الشهري ، الأخلاق في القرآن الكريم، مجلة تأصيل العلوم، العدد (٦) ، ٢٠١٩ ، ص ١٨٧.
- فاضل بن صالح الشهري ، الأخلاق في القرآن الكريم ، مصدر سابق ، ص ١٧٩.
- محمد علي التهناوي، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٧٦.
- محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظام القيم في الثقافة العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٤.
- محمد عبدالله دراز ، كلمات في مبادئ الأخلاق ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٦٧.
- محمد شديد ، منهج القرآن في التربية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣.
- محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، ب ت ، دار احياء التراث ، القاهرة ، ص٥٧.
- محمد الغزالي ، خلق المسلم ، ط ١، دار الكتب الإسلامية ، ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص٨٧
- محمد الغزالي ، احياء علوم الدين ، مصدر سابق ، ص ٣٧.
- مصطفى مراد ، خلق المؤمن ، ط٢ ، دار الفجر للتراث ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٥٤.
- د. وجيه قانصو ، الديمقراطية : التاريخ والمفهوم ، مؤسسة كونراد دنياور ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٧٦
وائل السواح ، الديمقراطية ، ط١ ، بيت المواطن للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٤ ، ص٥٣.
- يوسف القرضاوي ، الخصائص العامة للاسلام ، مكتبة دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٨٢